مما جعل الموقف العربي ضعيفاً بعد خروج مصر من ساحة المواجهة مع اسرائيل.

وألقى المستشار في وزارة الخارجية المصرية، د. خالد الكومي، بحثه عن «التشابه والتطابق بين العنصرية والصهيونية في النظرية والتطبيق وموقف المجتمع الدولي منهما»؛ ثم خلص الى التوصيات الثماني التالية:

١ ـ ضرورة الاستمرار في ملاحقة الصهيونية وكشف عناصر عنصريتها، من اجل تنوير الرأي العام المحلي، والعربي، والدولي، بالطبيعة العدوانية للصهيونية.

٢ ـ العمل، بكل الطرق، من اجل دعم قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر خلال العام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعاً من العنصرية والتمييز العنصري، والحفاظ على قوة الدفع فيه، وتطويره بمزيد من القرارات الدولية المكمّلة، من اجل محاصرة الصهيونية ودورها العنصري ضد العرب.

٣ ـ الاسراع في عملية تطوير شامل لأجهزة الاعلام العربي، والفلسطيني، في الخارج، لكي تقوم بالأعباء الملقاة على عاتقها، من اجل كسب الرأي العام الاجنبي.

٤ ـ ضرورة تركيز الاعلام العربي الخارجي على الربط المستمر بين المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في فلسطين وابراز عنصريته، من جهة، والمشروع العنصري الاستعماري الاستيطاني في جنوب افريقيا وناميبيا، من جهة أخرى.

٥ ـ تشجيع وشحذ عزيمة رجال الفكر والسياسة والقانون المناهضين للصهيونية والعنصرية، من اجل تنظيم ندوات ومحاضرات ومؤتمرات لتنوير الرأي العام الدولي؛ وتشكيل محكمة عالمية لمحاكمة الصهيونية، تشبه المحكمة التي شُكلت لمحاكمة العنصرية في جنوب افريقيا.

٦ ـ التصدي، بطريقة علمية، ومتعمقة، للحملات الصهيونية وكشف أساليب التهديد والابتزاز الصهيوني في مواجهة من يقف ضد مزاعم الصهيونية العالمية.

٧ ـ العمل، من خلال الاعلام العربي والفلسطيني الموجّه، على مداومة اثارة تحدي الديمقراطية المزعومة في اسرائيل، ومن اجل ان تنفي عملياً الطابع العنصري للدولة اليهودية.

٨ ـ الاهتمام، بشكل جدي، بمدى فعّالية الاعلام العربي، والفلسطيني، وتحديث وسائل التحرك السياسي، والاعلامي، في المجتمع الاميركي، على أساس أنه المعقل التقليدي لجماعات الضغط الصهيوني.

البحث الثالث كان للدكتور أحمد خليفة، تلاه، بالنيابة عنه، حلمي شعراوي، حيث انطلق الباحث من قياس أساسي عن العلاقة العكسية بين حقوق الانسان في الدول العنصرية والمساعدات التي تقدم باسم حقوق الانسان من الدول الاخرى. وقال ان تلك المساعدات تذهب، في النهاية، الى تلك النظم العنصرية، بعكس ما هو مطلوب منها. كما ان قضية الحظر تبقى قضية نسبية. وأشار الباحث الى ان حظر السلاح لم يبدأ الا بعد ١٧ سنة من تسليح النظام العنصري؛ وان الحظر بقي جزئياً وليس كاملاً. وعالج د. خليفة حجج الدول الكبرى التي تساعد جنوب افريقيا، مثل ادعاءاتها بأن استمرار المساعدات لجنوب افريقيا يخلق ظروفاً اقتصادية أفضل للافارقة. وكذلك قضية استنزاف الدول المحيطة بالدول العنصرية، مثل ناميبيا وانغولا في افريقيا، والدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني. كما ذكر انه في الوقت الذي تعلن جنوب افريقيا، رسمياً وصراحة، عن تطبيقها لسياسة التمييز العنصري، فان اسرائيل ترفض ذلك.

وفي الجلسة الثانية التي كان محورها «اثر النظامين، العنصري والصهيوني، على التنمية في افريقيا والوطن العربي»، استعرض د. محمد السيد سعيد، من مركز الدراسات الاستراتيجية في «الاهرام»، قضية «العلاقات بين التطور العدواني للانظمة العنصرية في اسرائيل وجنوب افريقيا على التنمية في الدول المجاورة»، حيث شرح الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الافريقية والتخلف في الهياكل الاقتصادية في تلك الدول، لاهتمامها بالتهديدات والعدوان المتكرر عليها من اسرائيل وجنوب افريقيا، بدلاً من اهتمامها بالتنمية المحلية. وذكر